

عودة وشيكة... نـفـط كـردسـتان يـسـتـأنـف تـدـفـقـه إـلى تـركـيـا بـعـد تـعـديـل المـوازـنة



من الواضح أن تعديل الموازنة العراقية قد مهد الطريق لاستئناف تصدير نـفـط إقـلـيم كـردسـتان شـمال العراق إلى ميناء جيهان التركي بعد توقف نحو عامين بسبب خلافات حول التكاليف.

وجاء في تقرير لوكالة "الأناضول" و تابعته "المطلع"، انه: "عقب تعديل الموازنة العراقية، اتجهت الأنظار إلى خط أنابيب النفط العراقي التركي، الذي توقف بسبب خلافات حول التكاليف في 25 مارس/آذار 2023".

وتعززت التوقعات ببدء تشغيل الخط بعد إعلان وزير النفط العراقي حيان عبد الغني في 4 فبراير الجاري، أن نـفـط الإقـلـيم سـيـتم تـسـليمـه إلى شركة تسويق النفط العراقية "سومو"، مشيراً إلى أن الإجراءات اللازمة تمت مع تركيا لتصدير النفط من ميناء جيهان.

وفي 2 فبراير/ شباط الجاري أقر البرلمان العراقي تعديلات على قانون الموازنة تهدف إلى دعم تكاليف إنتاج شركات النفط العالمية في إقليم كردستان.

وتعد موافقة البرلمان العراقي على خطة زيادة المدفوعات لشركات النفط العالمية العاملة بالإقليم، خطوة مهمة نحو استئناف صادرات النفط إلى تركيا.

وفي هذا السياق، تم تحديد تكلفة استخراج ونقل برميل النفط في المنطقة بـ16 دولارا.

و قال ألبيريك مونغرنيير المدير التنفيذي لمبادرة أمن الطاقة الأوروبية في حديث لمصدر سياسي، إن: "مراجعة بغداد للمبلغ الذي يتعين دفعه لشركات النفط العالمية في شمال البلاد خطوة مهمة لإعادة شحن النفط العراقي عبر تركيا".

وأوضح أن: "الحكومة العراقية المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان الشمال ما تزالان بحاجة إلى الاتفاق على بعض القضايا".

ودعا مونغرنيير الحكومتين إلى: "تعيين مستشار مستقل لتقييم تكاليف إنتاج النفط ونقله في الإقليم، منعا لحدوث بعض التوترات في المستقبل".

وأشار إلى أن: "حكومة إقليم كردستان تستمد معظم عائداتها من النفط"، معتبرا أن: "استئناف الصادرات من شأنه أن يخفف بصورة كبيرة من الضغوط الاقتصادية في المنطقة، ويفيد العراق بشكل عام".

ومن جانبه، قال فرانشيسكو ساسي، الباحث في الجغرافيا السياسية للطاقة والأسواق في معهد البحوث الصناعية والطاقة الإيطالي، إن: "استئناف تدفق النفط إلى تركيا من شأنه أن يؤدي إلى تحسن الحوار بين أنقرة وبغداد".

وأضاف ساسي، أن: "الاتفاقية تلعب دورا حاسما في تحسين صادرات العراق النفطية مع استعداده للانتخابات هذا العام".

واعتبر أن: "استقرار اقتصاد العراق من خلال إدارة أكثر كفاءة وشفافية لاحتياطياته النفطية خطوة مهمة، في وقت تظهر فيه أسعار النفط تقلبات عالية، بسبب النهج الوقائي المتزايد والحروب الجمركية بين الولايات المتحدة والفوى العالمية".

وبشأن النتائج المتوقعة، قال إن: "استئناف تصدير النفط إلى تركيا سيكون له أثر إيجابي على العلاقة

بين البلدين، ويمكن أن يسهم في تحسين الحوار بين أنقرة وبغداد الذي توتر نتيجة تغيير النظام في سوريا".

وفي 25 مارس 2023 وعقب قرار محكمة التحكيم الدولية في باريس بشأن صادرات النفط بين أنقرة وبغداد، توقف تدفق النفط من العراق إلى ميناء جيهان التركي.

وكذلك أثر الزلزال الذي كان مركزه مدينة قهرمان مرعش التركية في 6 فبراير/ شباط 2023 سلبا على استخدام الخط.

وصرح وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي ألب أرسلان بيرقدار في أبريل/نيسان 2024، بأن: "تركيا ليست مسؤولة عن المشاكل التي شهدتها خط الأنابيب بين بلاده والعراق".

وذكر أن: "الخط جاهز للتشغيل اعتبارا من 4 أكتوبر/تشرين الأول 2023، لكن الخلافات بين إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد منعت الخط من العمل".

وتسبب توقف صادرات النفط من العراق إلى تركيا بخسارة 23 مليار دولار للمنطقة.

وفيما صرّح سفين دزايي، رئيس مكتب العلاقات الخارجية في رئاسة وزراء إقليم كردستان في 30 أغسطس/ آب 2023، بأن: "العراق تكبد خسائر تقدر بنحو "5.5" مليارات دولار بسبب توقف تصدير نفط الإقليم".